البنيـــة التحتيـــة.. إنجـــازات تسابـــــق الزمـــــن

سفلتة أكثر من 15ألف كيلو متر من الطرق ..وخـــ

3,1 مليون إجمالي خطوط الهاتف العاملة و455 ألف مشترك في خدمة الإنترنت

منذ قيام الوحدة المباركة في فجر الثاني والعشرين من مايو 1990م شهدت قطاعات البنية التحتية المتمثلة قي الطرق والاتصالات والمياه والنقل والكهرباء تطورات نوعية وحظيت بنصيب الأسد من الاستثمار والإنفاق الحكومي انطلاقاً من الأهمية الخاصة لخدمات البنية التحتية لعملية التنمية وخلق البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسن المستوى الاقتصادي للمواطن اليمني.

كتب/عبدالله الخولاني

إدراكا من دولة الوحدة بأهمية قطاعات البنية التحتية للنهوض باليمن الجديد أعطيت قطاعات البنية التحتية الأولوية في الخطط والاستراتيجيات الحكومية حتى الآن فتطور البلدان وتقدمها يقاس بمدى تطور بنيتها التحتية لمالها من انعكاسات على كل مفاصل الاقتصاد الوطني.

الأشغال والطرق

تصدرت مشاريع الطرقات منذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة أولويات الحكومة لإزالة آثار التشطير وربط تلك المناطق مع بعضها باعتبارها أحد أركان البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وعصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتضح من خلال استعراض الإنجازات المحققة في هذا الجانب مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي .

الطرق الإسفلتية

لم يكن أمام دولة الوحدة من خيار سوى أن تأخذ بعين الاعتبار الحدود الجغرافية الجديدة للوطن الموحد وأهمية ربط اليمن بشبكة دولية من الطرق بدول الجوار، حيث تم خلال الفترة من 1991–1995م تشييد وإنجاز قرابة (578) كم من الطرق، وفي الفترة(1996 ؟ 2000م) تم إنجاز ما يربو عن (1600) كم من الطرق الإسفلتية الجديدة في مختلف أرجاء الوطن وإعادة تأهيل (542) كم من الطرق، وخلال الفترة (2001 ؟ 2005) أنجزت حوالي(4113)كم أسفلت، إضافة إلى تنفيذ حوالي (4483) كم من الطرق الإسفلتية خلال الفترة 2006–2009م، كما كان المستهدف إنجاز(1250) كم خلال العام الماضي ليتجاوز ما تم إنجازه خلال العقدين الماضيين 15335كليومترا.

الطرق الحضرية :

وتشمل أعمال سفلتة الطرق الحضرية داخل المدن تواكب التوسع العمراني الذي تشهده مدن ومحافظات الجمهورية من نهضة عمرانية في البناء وتشييد المساكن التجارية ونشأة التجمعات السكانية حيث تم خلال الأعوام 1990–2009م تنفيذ ما يقارب (45,326,006) م2 من الإسفلت من طرق حضرية في عموم محافظات الجمهورية وتشكل مجموعة كبيرة من الشوارع الداخلية للمدن.

مشاريع الإنارة

بلغت قيمة أعمال الإنارة حوالي (13,4مليار) ريال ، حيث تشمل أعمال السلامة المرورية والإنارة الحصر الشامل لحركة المرور على شبكة الطرق بمختلف أنواعها وتقييمها سنوياً وعمل الإحصائيات الخاصة بحجم الحوادث على كل مقطع من شبكة الطرق وتقييمها ووضع الحلول والمقترحات حيال ذلك ، وكذا القيام بأعمال الطلاء الحراري للشوارع والطرقات وعمل اللوحات الإرشادية اللازمة.

مشاريع تحت التنفيذ

كما يوجد عدد من الطرق الاستراتيجية تحت التنفيذ وهي مشروع طريق صنعاء الجوف بطول 210كيلو مترات بتكلفة 35,2مليون دولار وطريق حجة بطول 155كيلو متراً بتكلفة49,6مليون دولار وكذا طريق ذمار الحديدة بطول 105كيلومترات وبتكلفة 42,5مليون دولار ومشروع إب الحديدة بطول111كيلومتراً بتكلفة 18مليون دولار بالإضافة الى مشروع طريق المخا بطول 170كيلوبتكلفة 35,3 مليون دولار ومشروع طريق باتيس بطول 96كيلو متراً بتكلفة40,4مليون دولار وطريق عمران الأهنوم بطول 111كيلو متراً بتكلفة و31مليون دولار

الطرق المستقبلية:

يعتبر مشروع الخط المزدوج (عمران – عدن) من أهم المشاريع التي يوليها فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اهتماماً خاصاً حيث يبلغ الطول التقديري لهذا المشروع حوالي(420 كم) وتتمثل أهميته في استيعاب حركة المرور الكثيفة والتي تمثل أعلى معدل يومي على شبكة الطرق في(13) محافظة كما يعتبر أول خط مزدوج في الجمهورية (Highway) وسيتقاطع مع عدد من الطرق الدولية والرئيسية وسيظل هو المشروع الرئيسي الأكثر استراتيجية بعد أن يتم تنفيذ مشاريع طرق مزدوجة أخرى من حيث أنه يخدم أكبر تجمعات سكانية بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الذي سيعود على الاقتصاد القومي بشكل دائم متمثلة في انخفاض تكاليف تشغيل المركبات وتقليل الخسائر الناتجة عن الحوادث وغيرها.

صيانة الطرق :

من خلال أهمية الطريق وصيانته تم انشاء صندوق صيانة الطرق الذي قام بصيانة ما يقارب من(13,817) كم بتكلفة إجمالية تتجاوز 35 مليار ريال فيما يبلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق أكثر من (130) مشروع صيانة طريق إسفلت وأكثر من (160) مشروع طريق ترابي .

برنامج تنمية الطرق الريفية

أنشئ برنامج تنمية الطرق الريفية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (46) لسنة 2001 م كأحد البرامج التنموية التي تهدف إلى كسر العزلة وتخفيف آثار الفقر وتحسين الحياة المعيشية لفقراء المناطق الريفية من خلال إنشاء شبكة طرق ريفية مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية لضمان وصول الخدمات الأساسية لسكان المناطق الريفية حيث يتم تنفيذ البرنامج على ثلاث مراحل زمنية متتابعة هي المرحلة الأولى (2001 – 2006 م)والمرحلة الثانية (2006 – 2010 م) والمرحلة الثالثة : (2010 – 2014 م)حيث بلغ إجمالي المشاريع المنجزة وتحت التنفيذ من قبل البرنامج 92 مشروعا بطول إجمالي 2500كم وبتكلفة إجمالية بلغت 357مليون دولاركما تم إعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع بطول 2600 كم في عموم محافظات الجمهورية.بالإضافة إلى 600كم ممولة من البنك الدولي .

الإسكان :

كان من ثمار الثورة اليمنية وانتعاش الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوى الحضري والمعيشي للسكان إن زاد الطلب على السكن خاصة في المدن التي أصبحت تعاني من الكثافة السكانية والهجرة من الريف إليها بسبب توافر فرص العمل والخدمات كما واجهت الدولة بعد الوحدة المباركة صعوبات إضافية في هذا المجال بسبب قوانين التأميم التي كان يعمل بها في المحافظات الجنوبية والشرقية وفي هذا المجال تم انجاز عدد من المشاريع السكنية أهمها مشروع المتضررين من الأمطار في محافظة المهرة بتكلفة 7000ألف دولار لعدد (246) منزلا ومشروع حزار السكني – مديرية ثمود حضرموت ويتكون المشروع من 50 وحده سكنية وكذا مشروع المناهيل السكني – وادي عيوه حضرموت بتكلفة 106 آلاف دولار ويتكون المشروع من 20 وحدة سكنية بالإضافة إلى مشروع بناء (16) وحدة سكنية – منطقة ذي كوفي – مديرية شحن المهرة 52ألف دولار يتكون المشروع من 15 وحدة سكنية ومشروع سواد سعوان الجديدة الأمانةبتكلفة1,1 مليون دولار وكذا مشروع حي الوحدة السكني في أمانة العاصمة والمكون من ثلاث مجموعات بتكلفة 1,7مليون دولار ويتكون من 278 وحدة ومشروعي 7 يوليو في الحديدة وعدن بالإضافة إلى مشروع التطوير البلدي وحماية تعز من الفيضانات بتكلفة 98مليون دولار

مشروع الصالح السكني

تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بإقامة المدن السكنية للشباب وذوي الدخل المحدود في عدد من محافظات الجمهورية، تتولى وزارة الأشغال العامة والطرق قطاع الإسكان تنفيذ ما ورد في برنامج رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الانتخابي بإنشاء عدد من المدن السكنية لذوي الدخل المحدود حيث قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأشغال العامة والطرق بإعداد الوثائق والمخططات التفصيلية للمشاريع المقترحة وكذلك البحث عن الأراضي الخاصة بتنفيذ تلك المشاريع وتم اقتراح العديد من المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود والشباب منها 5018 وحدة سكنية بتكلفة تتجاوز23,7مليار ريال لهذه الشريحة المهمة من أبناء الوطن الغالي ولذوي الدخل المحدود في ثمان محافظات هي(الأمانة – عدن –الحديدة ؟أبين ؟حضرموت–الضالع–تعز–لحج)

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يحتل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات دوراً بارزاً وأساسياً في التقدم الاقتصادي والتنموي نظرا لدوره الهام في تسهيل تواصل الأفراد وانتشار المعلومات التي تحتاجها قطاعات الإنتاج والتسويق والاستهلاك ، فضلا عن دوره في ربط مناطق البلاد مع بعضها من ناحية والعالم الخارجي من ناحية أخرى، وتعد مستويات ونوعيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشرا لوجود مناخ الاستثمار الملائم وإحدى أدوات تشجيع توسع النشاط الاقتصادي وتحريك النمو بحيث يؤدي تطور هذه الخدمات وتنويعها وانخفاض تكلفتها إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة ونموها وتطورها، وبالتالي زيادة المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة والدخل القومي .

وقد شهد قطاع الاتصال وتقنية المعلومات في اليمن تحولات هامة خلال الفترة الماضية نتيجة تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات للنهوض بهذا القطاع الهام والحيوي ومنها إنشاء الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) بمشاركة الحكومة اليمنية وشركة البرق واللاسلكي البريطانية، وذلك لتشغيل وتطوير الاتصالات الدولية في البلاد، وإعداد مشروع الرؤية الاستراتيجية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 2001–2025م، وإقرارها من قبل مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى النهوض بقطاعيّ الاتصالات والبريد، والارتقاء بخدماتها في جميع أنحاء الجمهورية وكذا إدخال خدمة الهاتف النقال،وكذا وتحرير الخدمة من الاحتكار، وفتح المجال للمنافسة الحرة في تقديمها، حيث تم إنشاء شبكة هاتف نقال بالنظام التماثلي TACS__U في أوائل التسعينيات، وتم افتتاحها رسمياً في مايو 1992م، فكانت اليمن من أوائل دول المنطقة التي تتوفر فيها خدمة الهاتف الثابت النقال وإنشاء البنية التحتية المساعدة على توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إنشاء وتطوير شبكة تراسل المعطيات، وتطوير خدمة الشبكة الذكية وكذا إنشاء البوابة اليمنية للانترنت وإنشاء مركز صناعة وتطوير البرمجيات (مركز تقنية المعلومات)وإعداد وتطبيق مجموعة من الأنظمة والبرمجيات في المجالات المالية والإدارية وإدخال العديد من خدمات الانترنت الحديثة منها خدمة سوبر يمن نت ADSL وخدمة الانترنت اللاسلكي) WI–FI (في بعض محافظات الجمهورية، وإعداد الدراسة والمواصفات الفنية؛

توسعة الهاتف الثابت:

ركزت التوجيهات الحكومية على إنشاء وتوسعة وتحديث السنترالات في محافظات الجمهورية، وتطوير ما كان قائماً منها من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي، وتوفير كافة متطلباتها من مبان وتجهيزات، وأنظمة وقوى وتكييف، والشروع في تنفيذ شبكة الجيل التالي NGN))، بهدف إدخال تقنيات جديدة ومنافسة، تشمل خدمات الصوت والصورة والبيانات والانترنت ...الخ، حيث قامت المؤسسة بتركيب وتشغيل هذه التقنية في كل من الأمانة وعدن والمكلا كنظام تجريبي.

الاستشعار عن بعد:

قامت الحكومة بتطوير مجال الاستشعار عن بعد، بهدف توفير المعلومات الجيوفزيائية، ودراسة الظواهر والثروات والموارد الطبيعة، وإتاحتها للجهات المختلفة، وبما يحقق أفضل استفادة ممكنة من معطياتها من خلال إصدار أطلس الصور الفضائية لليمن، وهو أول أطلس صور فضائية لليمن، والذي يُعتبر مرجعا هاما من خلال استخدام الصور الفضائية للتعرف على الموارد الطبيعية والتغييرات البيئية لأراضي الجمهورية اليمنية، حيث يعتبر هذا الأطلس الأول من نوعه، إذ يستعرض كل الأراضي والسواحل اليمنية وذلك من خلال الصور الفضائية بأنواعها المختلفة، ويحتوي على صور فضائية تجميعية وإنشاء وتركيب محطتي أقمار صناعية جديدة وربط اليمن بالعالم الخارجي بواسطة كابلات الألياف الضوئية، من خلال

مؤشرات رقمية

كما شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تطوراً كبيراً في أداء جميع مؤشرات القطاع مثل نمو السعات المجهزة للشبكة الهاتفية والخطوط العاملة وأعداد عدد مشتركي الهاتف الخلوي والكثافة الهاتفية حيث أرتفع إجمالي السعات المجهزة من 148ألف عام 90م إلى 1,3مليون والخطوط العاملة من 122ألف خط إلى 997ألف خط وعدد مشتركي خدمة التلفون السيار إلى 13,8مليون مشترك و455ألف مشترك في خدمة الإنترنت.

البريد:

كما شهد قطاع البريد هو الآخر تطوراً كبيراً في خدماته وفي نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للجمهور تمثلت في إدخال التقنيات والخدمات البريدية الحديثة وخدمات البريد العاجل المحلي والدولي وخدمات التوفير البريدي وغيرها وقد تضاعف عدد مكاتب البريد خلال الفترة الماضية 150 مكتباً بريدياً عام 1990م إلى 300 مكتب بريدي.

المياه والصرف الصحي

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتوفير مياه الشرب النقية إلى المواطن بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجه تحسين هذه الخدمة مثل شحة الموارد المالية اللازمة لتوفير هذه الخدمة إلى جانب مشاكل التشتت السكاني الواسع وغيرها من الصعوبات الا انه تم تحقيق انجازات كبيرة في هذا المجال، حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات المياه في المدن الرئيسية والثانوية حوالي 3,850,000 نسمة بزيادة تقدر بنحو 3,077,480 نسمة عن سنة 1990م، لتصل نسبة التغطية الى نحو 58٪ من سكان الحضر فيمابلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي في المدن الرئيسية والثانوية حوالي 2,156,000 نسمة بزيادة تقدر بنحو 1,890,000 نسمة عن سنة 1990م، لتصل